

البطالة في العراق .. الواقع وتحديات المعالجة

د. أحمد عمر الراوي*

المستخلص

تعد البطالة اليوم من المشاكل التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية ، وان كانت بنسب متفاوتة ، لا سيما مجتمعات الدول النامية ، ومنها دولنا العربية . وباتت هذه المشكلة تقلق اصحاب القرار في تلك الدول . اما في العراق فكان الامر مختلفا عنه في كثير من الدول العربية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات ، اذ لم يكن العراق يعاني من بطالة واضحة . بل تطلب الامر الاستعانة بعمالة عربية لسد النقص في القوى العاملة خلال فترة الثمانينات ، اذ قدر عدد العمالة العربية الوافدة للعمل بالعراق بأكثر من ثلاثة ملايين عامل معظمهم من القوى العاملة المصرية .

الا ان الظروف التي مر بها العراق قد ادت الى اختلال كبير في سوق العمل . وبات الاقتصاد العراقي عاجزا عن استيعاب العمالة الجديدة الداخلة الى سوق العمل ، مما ادى الى تفاقم مشكلة العاطلين عن العمل ، لتصبح اكبر مشكلة اجتماعية ، اقتصادية تواجه المجتمع العراقي في تاريخه الحديث ، لتصل نسبتها الى معدلات مرتفعة بلغت في العام (٢٠٠٦) نحو (١٧,٩٧%) ، في هذا البحث حاول الباحث لإعطاء عدد من المقترحات لمعالجة مشكلة البطالة.

Abstract

Unemployment today is one of the problems that experienced by the most of human societies, albeit to varying degrees, particularly communities of the developing countries, including Arab countries. This problem worries about the decision-makers in those countries. In Iraq it was different than in many of the Arab countries during the sixties and early seventies. As Iraq was not suffering from clear unemployment, but this might require the use of Arab labor to fill shortages in the labor force in the seventies, as the number of expatriate Arab labor to work in Iraq more than three million workers, most of them were from Egypt. But the condition experienced by Iraq has led to a large imbalance in the labor market. The Iraqi economy is unable to absorb new labor entering the labor market, which has exacerbated the problem of the unemployed, to become the biggest social, economic problem facing the Iraqi society in its modern history, to reach a high levels hit in the year (2006) about (17.97%), of the total economically active population.

The research suggested a number of techniques to treat the problem of unemployed in Iraq economy

المقدمة :

تعد البطالة اليوم من المشاكل التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية، وان كانت بنسب متفاوتة، لا سيما مجتمعات الدول النامية ومنها دولنا العربية. وباتت هذه المشكلة تقلق أصحاب القرار في تلك الدول. اذ تزيد معدلات البطالة في الكثير من الدول العربية عن ١٢% لتصل إلى نحواً يقارب ضعف هذه النسب في الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة والكثيفة السكان كالصومال والسودان وموريتانيا. والمشكلة واضحة ومؤثرة اجتماعياً واقتصادياً حتى في الدول ذات الاقتصاديات المقبول في نموها كمصر وسوريا والجزائر والمغرب. بل أصبحت البطالة تطال حتى الدول الخليجية النفطية ذات الكثافة السكانية القليلة.

أما في العراق فكان الأمر مختلفاً عنه في كثير من الدول العربية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، اذ لم يكن العراق يعاني من بطالة واضحة بسبب البرامج التي تضمنتها الخطط التنموية الخمسية .

* الجامعة المستنصرية/مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

هذا إضافة إلى أن المؤسسة العسكرية ساهمت في تأجيل آلاف الشباب عن سوق العمل لسنوات قد تطول لأكثر من خمس سنوات. كما حدث أثناء الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لنحو ثماني سنوات. الأمر الذي تطلب الاستعانة بعمالة عربية لسد النقص في القوى العاملة. إذ قدر عدد العمالة العربية الوافدة للعمل بالعراق لأكثر من ثلاثة ملايين عامل معظمهم من القوى العاملة المصرية.

إلا أن الظروف التي مر بها العراق والمعروفة بحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي على العراق، قد أدت إلى اختلال كبير في سوق العمل. وبات الاقتصاد العراقي عاجزا عن استثمار العمالة الموظفة فيه. فضلا عن ضعف قدرته في استيعاب العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل. مما أدى إلى تفاقم مشكلة العاطلين عن العمل لتصبح أكبر مشكلة اجتماعية اقتصادية تواجه المجتمع العراقي في تاريخه الحديث، لتصل نسبتها إلى معدلات مرتفعة بلغت في العام ٢٠٠٣ بنحو ٢٨,١%.

ونتيجة لما أدت إليه عملية احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وتدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي فقد توقف النشاط الاقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية مما فاقم المشكلة. وأصبح الجميع يتحدث عن خطورة البطالة في العراق وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وحاولت الدولة العمل على منح فرص عمل لآلاف الشباب للعمل في الأجهزة الأمنية التي شكلت بعد الاحتلال أملاً في امتصاص جزء من البطالة. إلا أنه لا زالت معظم شرائح المجتمع تعاني من مشكلة البطالة إذ أشرت التقديرات الرسمية إلى أن معدلات البطالة لا زالت مرتفعة لتشكل نسبة ١٧,٩٧% في العام ٢٠٠٥ من مجموع السكان النشطين اقتصادياً. والسؤال الذي يطرح ما هي حقيقة ظاهرة البطالة، وما هي تداعياتها؟ وهل يمكن الحد من تفاقمها؟ وما هي الأساليب والبرامج التي يمكن من خلالها معالجة مشكلة البطالة. هذا ما يحاول البحث التوصل إليه.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لظاهرة البطالة وحركة التشغيل في الاقتصاد العراقي

أولاً : مفهوم البطالة:

من المعروف ان البطالة بمفهومها العام هي مجموعة الأفراد في سن العمل الذين يقدر على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه. وقد حدد قانون العمل العراقي سن العمل بالحدود العمرية ١٥-٦٣ للذكور و١٥-٥٥ للإناث.

وتصنف البطالة بثلاثة أنواع رئيسية هي^(١):

- ١- البطالة المكشوفة Visible Unemployment وهي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة وعجز الاقتصاد عن استيعابها.
- ٢- البطالة الهيكلية Structural Unemployment ، وهي البطالة الناتجة عن عدم انسجام المؤهلات الفنية مع فرص العمل المتاحة للعاطلين .
- ٣- البطالة الدورية Cyclical Unemployment ، وهي البطالة التي ترتبط بالدورة الاقتصادية وتنتشأ عندما يكون هناك نقص عام في الطلب الكلي نتيجة لمواجهة الاقتصاد دورات من حالات الركود والانتعاش . كما حصل اليوم نتيجة الأزمة المالية الدولية وحدث الركود في الاقتصاد العالمي.

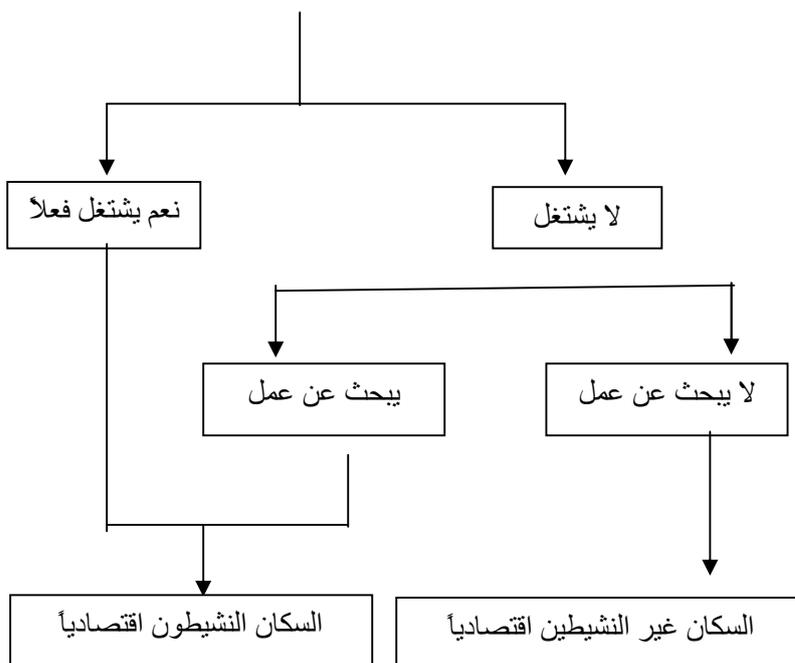
والبطالة في العراق يمكن تصنيفها وفق النمو الأول والثاني ، إن هناك فائض في القوى العاملة يعجز الاقتصاد الوطني من امتصاصها بشكل كامل وتحقيق التوازن في سوق العمل . هذا فضلاً عن ان بعض فرص العمل المتاحة هي لا تتناسب ومؤهلات القوى العاملة . كما يعاني الاقتصاد العراقي اليوم من بطالة مقنعة بنسب كبيرة نتيجة لتراجع المؤسسات والشركات عن قدرتها في الوصول إلى الطاقات الإنتاجية التصميمية لتتقدم خطوط الإنتاج في تلك المنشآت وعدم توفر مستلزمات العمل الأساسية ، لا سيما الطاقة والمواد الأولية. حيث نجد ان الكثير من شركات القطر العام تعمل بطاقة إنتاجية تقل عن ٤٠% من الطاقات التصميمية.

ويمكن تأشير القوى العاملة العاطلة عن العمل من خلال الإجابة على سؤالين متعاقبين هما : هل إن الفرد يشغل عملاً؟ فإذا كانت الإجابة بالنفي ، فيأتي السؤال الثاني هل إن الفرد يبحث عن عمل؟ فالإجابة هنا تتحدد لنا ثلاثة مستويات هي (لا يبحث عن عمل ، يبحث عن عمل، يشغل) كما هي موضحة بالمخطط التالي^(٢):

مخطط (١)

تصنيف الافراد وفقاً لواقع التشغيل

هل الفرد يشغل عملاً؟



المصدر: من عمل الباحث

وعليه فإن مفهوم البطالة يجب أن يتحقق فيه الشروط الثلاثة الآتية:

- * أن يكون الفرد بدون عمل أو بدون عمل لحسابه الخاص .
- * أن يكون الفرد راغباً بالعمل أو العمل لحسابه الخاص
- * أن يكون الفرد باحثاً عن عمل بأجر أو العمل لحسابه الخاص.

ووفقاً لهذه الشروط يمكن تحديد حجم البطالة لدى الأفراد ، من أجل معرفة حجمها ونوعها لكي تتخذ الإجراءات والحد من تفاقمها . لان الوقوف على حجم الظاهرة وتأثيرها يعد أمراً مهما لاتخاذ الإجراءات لمعالجتها . وفي العراق يمكن حصر البطالة من خلال تفعيل مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية المنتشرة في المحافظات في إجراء مثل هذا الحصر ، وتحديد أعداد العاطلين عن العمل لاسيما من الشباب ومؤهلاتهم.

ثانياً : مفهوم التشغيل :

يعتبر سوق العمل في الكتابات الاقتصادية الإطار الأساسي الذي يحدد عنده مستوى التشغيل وأجر العمل من خلال تفاعل قوى عرض العمل والطلب عليه . وإذا كان مفهوم (سوق العمل) يصلح لتفسير مستوى الاستخدام في الدول الصناعية المتقدمة ، نظراً لتوافر المقومات الضرورية لعمل آليات سوق العمل . إلا أن هذا التفسير قد لا يصلح في الدول النامية . إذ تشوبه الكثير من أوجه القصور^(٣).

وعليه فإن مفهوم التشغيل يختلف اختلافاً بينا بين هاتين المجموعتين من الدول . ففي الدول الصناعية ينصرف هذا المفهوم إلى العمل لدى الغير مقابل أجر نقدي يتسم بالتنظيم وبالفصل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . في حين بالدول النامية تظهر أشكال وأنماط أخرى للعمل والمشاركة قد لا تقوم على تقاضي الأجر مقابل العمل . بل تعتمد على أداء العمل نفسه لتحقيق اندماج الفرد بالمجتمع المحيط به . كعمل الفرد لدى أسرته . أي أن هناك قطاعات واسعة من قوة العمل يتم تشغيلها دون أن يتم ذلك عن طريق سوق العمل . وهذا ما نجده في كثير من الدول النامية ومنها العربية . إذ هناك أعداد كبيرة من الشباب تعمل في نشاطات تعود للأسرة التي ينتمي إليها الشاب . أو العمل في تنظيمات مجتمعية وتعاونية .

إن عرض العمل والطلب عليه مبني على افتراضات نظرية لا تتلاءم وظروف بعض الدول النامية . إذ عرض العمل مبني على المفاضلة بين حرية التمتع بأوقات الفراغ أو العمل . مما لا يمكن قبوله في مجتمعاتنا الإسلامية ، لان ذلك يعد ترفاً غير مقبول دينياً واجتماعياً ، وهذا ما يدفع الفرد إلى اللجوء إلى العمل حتى وإن كان هذا العمل لا يتناسب ومؤهلاتهم العلمية والمهنية .

وعليه يمكن إيجاز طبيعة تشغيل القوى العاملة في العراق والبلدان العربية بعيداً عن الأطر النظرية للدول الصناعية المتقدمة بالنقاط الآتية:

- ١- إن العمل بأجر ليس الشكل الوحيد لمساهمة الفرد بالعمل
 - ٢- إن انخفاض الأجر قد لا يقابله في استمرار العمالة بالعمل خوفاً من خسارة الفرصة التي لديهم .
 - ٣- وبافتراض انخفاض الأجر فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على العمل . كذلك إن زيادة الأجر لا يقود بالضرورة إلى زيادة عرض العمل .
- وهذا التشوه في سوق العمل في الكثير من الدول النامية ومنها العراق ، جاء بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المجتمعات النامية .

ثالثاً: تطلعات القوى العاملة

الشباب نحو العمل:

ربما يتساءل البعض ما هو مفهوم العمل لدى الشباب؟ وما ينتظرون من عملهم؟ وللإجابة على هذا السؤال نجد أن تطلعات الشباب هي ليست متماثلة لأنهم لا يمثلون مجموعة متجانسة في التوجهات . فالاختلاف في تطلعات الشباب نحو العمل تختلف بين شباب الريف عنها لدى شباب المدن . أو بين الجامعيين وبين الذين لم ينهوا دراساتهم . أو بين الذكور وبين الإناث . لذلك بتطلب الوقوف على تلك التطلعات ومعرفة مشاكل الشباب ومحاولة معالجتها بما ينسجم وتطلعاتهم نحو فرص العمل التي يرغبون فيها . إذ إن شباب اليوم أكثر ثقافة من آبائهم ، لذلك نجدهم يتخذون موقفاً أكثر نقداً إزاء بيئة العمل والشروط المطلوبة في فرص العمل رغم إن

الكثير منهم يقبلون بعمل حتى وإن كان بالحد الأدنى من الظروف المقبولة ويضمن لهم أجرا أو عائدا معقولا.

وعليه فإن البطالة الكلية والجزئية التي يعاني منها الشباب تشكل صعوبات تواجه جميع البلدان وإن اختلفت درجتها ، بسبب ان البطالة لدى الشباب تشكل القسم الأكبر من البطالة الكلية في المجتمع . إذ تشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى إن بطالة الشباب تمثل أكثر من نصف البطالة الكلية في نحو ٢٨ بلدا ناميا^(٤) . كما إن فئة الشباب هي أكثر فئة تتأثر بشكل شديد بتغير الظروف الاقتصادية . إذ أن زيادة عرض العمل أو نقصانه يمس فئة الشباب بصورة أكثر وأسر من غيرهم . لأن أصحاب العمل دائما يبحثون عن ذوي الخبرة المتراكمة ، وعليه نجد أن الشباب يندفعون للقبول بأية فرصة عمل حتى وإن كانت دون مؤهلاتهم العلمية . وهذا ما نجده في كثير من الدول النامية، نتيجة لتشوّهات في سوق العمل ، بان البطالة قد طالت حتى أصحاب الشهادات الجامعية أو ربما الشهادات العليا.

رابعاً : حركة التشغيل في

الاقتصاد العراقي

لا يمكن التكلم عن البطالة وتطلعات القوى العاملة إلى التشغيل إلا بدراسة سوق العمل ومعرفة مستوى التشغيل من خلال ما يؤمنه هذا السوق من فرص في القطاعات الاقتصادية تمثل (عرض العمل) وإقبال العمالة على التوظيف ويمثل (الطلب على العمل). وقد شهد سوق العمل في العراق اختلالاً سواء في عرض العمل أو الطلب عليه . وقد اتسمت حركة التشغيل في الاقتصاد العراقي بين فائض العرض وفائض الطلب خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق . فنجد أن حركة التشغيل خلال عقد السبعينيات والثمانينيات قد حققت معدلات نمو جيدة ثم تراجعت خلال عقد التسعينيات .

أ . حركة التشغيل في الخطط التنموية السابقة:

لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات من القرن الماضي إلى تنفيذ خطط تضمنت برامج تنموية أدت إلى نمو معدل التشغيل في الاقتصاد العراقي . إذ بلغ معدل نمو التشغيل في الخطة الخمسية ١٩٧٠-١٩٧٥ نحو ٣,٢% . حيث شهدت هذه المرحلة تشغيل نحو ٢,٩ مليون عامل . ارتفع هذا العدد إلى نحو ٣,٥ مليون عامل عام ١٩٨٠ . وبمعدل نمو بلغ ٤,٦% خلال الخطة الخمسية ٧٦-١٩٨٠ . ورغم ظروف الحرب العراقية الإيرانية فقد أمنت الخطة الخمسية ٨١-١٩٩٥ نحو ١١١٠,٦ ألف فرصة عمل موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة . إلا أن تجنيد معظم القوى العاملة الشابة في الخدمة العسكرية لم يتم إشغال إلا بنسبة ٣٣% من فرص العمل المتاحة^(٥) . مما دعا إلى الاستعانة بالعمالة العربية . حيث إن القضا الخاص لوحده قد وظف نحو ١٣٣٩ الف عامل عربي . وتبين بيانات الجدول (١) حجم مستويات التشغيل في الخطط السابقة ومعدلات النمو فيها.

جدول (١) مستوى التشغيل في العراق خلال الخطط التنموية ١٩٨٥/٩٧٠

الخطّة	المشتغلون (بالآلف)	معدل نمو المشتغلين %
١٩٧٤/٩٧٠	٢٩٤١	٣,٢
١٩٨٠/٩٧٥	٣٤٤٥	٤,٦
١٩٨٥/٩٨١	٣٥٩٧	٣,٧

المصدر: نبيل طعيمة، التشغيل والبطالة وعلاقتها بسوق العمل . بحث مقدم للحلقة النقاشية حول المرأة العاملة وسبل الارتقاء بها /الاتحاد العام لنساء العراق ١٩٩٢

ب- حركة التشغيل خلال عقد التسعينات :

لقد أدت حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ والحصار الاقتصادي الذي أعقبها الى تدمير مقومات الاقتصادية للاقتصاد العراقي وشل معظم قطاعاتها الأمر الذي مستلزمات الإنتاج التي تستورد من الخارج بفعل الحصار الاقتصادي الشامل ونتيجة لتلك الأوضا فقد تراجعت حركة التشغيل في نفس الوقت ارتفعت نسبة القوى العاملة ممن السكان من ٢٦.٢% في العام ١٩٩٠ الى ٢٧,٦% في العام ١٩٩٨ مما ساهم في زيادة القوى العاملة الطالبة للعمل دون ان تستطيع الحصول عليه قاد إلى تعطيل حركة الاستثمار وتوقف الكثير من المشاريع نتيجة لعدم القدرة على توفير. وبذلك تراجعت حركة التشغيل لتدفع بمشكلة البطالة إلى التفاقم. إذ تراجع عدد المشاريع الصغيرة من ٤٠٣٩٨ مشروعاً الى ٣٤٣٩ مشروعاً خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦^(٦). وبذلك تراجع معدل التشغيل ب(-٢%). كما توقف العديد من المشروعات . وتشير بيانات الجدول (٢) إلى المشاريع المتوقفة والمشمولة بالضمان الاجتماعي خلال الفترة ١٩٩٧/٩٩٩ حسب بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. إذ يوضح الجدول عدد المشروعات المشمولة بالضمان الاجتماعي حسب القطاعات الاقتصادية (الخاص والتعاوني والمختلط) وعدد المتوقف منها بسبب ظروف الحصار وعدم توفر مستلزمات العمل والتي بلغ مجموعها في العام ١٩٩٩ بنحو ٦٦١٠ مشروعاً تمثل نسبة ٢٥% من مجموع المشاريع المضمونة وهي نسبة مرتفعة، أي ان ربع المشاريع قد توقفت وسرحت عمالتها مما أضاف أعداداً أخرى للقوى العاطلة عن العمل.

جدول (٢) عدد المشاريع المتوقعة حسب القطاعات والمشمولة بالضمان الاجتماعي خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

السنة	قطا الخاص المستمرة المتوقعة	قطا التعاوني المستمرة المتوقعة	انطا المختلط المستمرة المتوقعة	مجمو المستمرة المتوقعة
١٩٩٧	١٠.٣٣٨ ٦٤٢٣	٢٩٦ ٩٤	٨٥ -	١٠.٧١٩ ٦٥١٧
١٩٩٨	١٠.٤٢٧ ٦٥٩٩	٢٦٦ ١٢٢	٨٧ -	١٠.٧٨٠ ٦٧٢١
١٩٩٩	١٠.٥٨٢ ٦٤٧٩	٢٥٨ ١٣١	٨٨ -	١٠.٩٢٨ ٦٦١٠

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم الدراسات والتخطيط، المجموعة الإحصائية للسنوات ١٩٩٧-١٩٩٩

إن توقف هذا العدد الكبير من المشاريع قد أثر بشكل مباشر على حركة التشغيل إذ كانت توظف نحو ١٠٠ ألف عامل. كما إن هناك أعداداً كبيرة من الور والوحدات الإنتاجية الصغيرة غير المشمولة بالضمان التي يقوم بها أصحابها قد توقفت للأسباب المذكورة، مما زاد من تفاقم مشكلة البطالة.

المبحث الثاني: واقع البطالة.. وتحديات معالجتها

أولاً: حجم قوة العمل:

من المعروف ان قوة العمل هي العنصر الجوهرى لخلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في رقي مستوى معيشة الفرد، وهي الوسيلة لتحقيق التنمية وهدفها. ومصدر هذه القوة هم السكان. وكلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما زادت نسبة النشاطين اقتصادياً. ويعد العراق من المجتمعات المرتفعة في نمو السكان، إذ تقدر نسبة النمو بالمجتمع العراقي بأكثر من ٣%. وتشير تقديرات سكان العراق في العام ٢٠٠٦ نحو ٢٧,٩٧٢ مليون يشكل النشاطون اقتصادياً من فئة ١٥ سنة فأكثر نحو ٩,٧٤٩% كما موضحة في الجدول التالي:

جدول (٣) معدل النشاط الاقتصادي حسب البيئة والجنس لعام ٢٠٠٦

البيان	الحضر	الحضر الأطراف	الريف	مجمو
الذكور	٧٥,٣٠%	٧٧,٠%	٨٢,٨٦%	٧٨,٣٠%
الإناث	٢٦,٧٣%	١٣,٧٨%	٣١,١٢%	٢٠,٦٩%
مجمو	٤٦,١٧%	٤٥,٥٢%	٥٧,٣٥%	٤٩,٧٠%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ جدول ٢-٣ ص ٢٦

خامساً:- واقع البطالة في العراق:

من خلال ما تم عرضه لحركة التشغيل في الاقتصاد العراقي خلال سنوات السبعينات والثمانينيات، يتضح بان الاقتصاد العراقي لم يكن يعاني من بطالة حقيقية، حيث لم تتعد نسبة البطالة عن ٣,٧% من إجمالي قوة العمل ١٥ فأكثر. إلا بسبب ظروف الحصار ارتفعت هذه النسبة إلى ١٣,٥% في العام ١٩٩٧. وترتفع هذه النسبة بين الذكور لتصل ١٥% في حين تتعدى بين الإناث ٦% خلال السنة المذكورة^(٧).

إلا أن الوضع تفاقم بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، ليزيد الاحتلال من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية. حيث طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وإنما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا. ويعود السبب في ذلك الى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية، وما تبعها من أعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة الأمر الذي أدى إلى تدهور البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعي النفط والصناعة

، إذ توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغه نحو ١٩٢ شركة عامة كبيرة وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية النفطية نتيجة لتهاكك المنشآت النفطية وحاجتها إلى التطوير والإصلاح. إضافة إلى ما تتعرض له من عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الأمر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لا سيما النشاط الإنتاجي السلمي منه . هذه الفوضى الاقتصادية خلقت خللاً في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلتته في نشاطه، إذ لم يستطيع أن يحافظ على القوى العاملة فيه، فكيف يمكنه من خلق فرص عمل إضافية للشرائح الجديدة الداخلة إلى سوق العمل ومما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة حل عدد كبير من المؤسسات العامة .

(أ) البطالة بعد عام ٢٠٠٣:

لقد قامت قوات الاحتلال بإدارة العراق من خلال الحاكم المدني (بول بريمر) الذي كان له صلاحيات واسعة في القضايا التنفيذية والتشريعية. وبدلاً من إصدار قرارات تساعد في معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، أصدر قرارات كان لها دور مباشر في تفاقم مشكلة البطالة، ومنها الآتي:

- ١) حل الجي العراقي الذي كان يستوعب أكثر من ٤٠٠ ألف شخص متطو إضافة إلى نحو ١٥٠ ألف جندي مكلف يستوعبهم الجي لمدة سنتين أو أكثر مما يؤخر هذه الفئة سنويا من الدخول إلى سوق العمل للمدة التي تخدمها في الجي .
- ٢) حل المؤسسات الأمنية الأخرى ، ومؤسسات مدنية كوزارة الأعلام وهيئاتها التي كانت توظف أعداداً كبيرة .
- ٣) حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح أعداد من منتسبها دون إيجاد البديل لاستيعاب هذه القوى العاملة التي في معظمها قوى عاملة شابة.

وفي ضوء هذه السياسة التي اعتمدها الحاكم المدني الأمريكي في إدارة العراق بعد الاحتلال تفاقم الأوضا الاقتصادية والمعاشية سوءاً وكانت سبباً في ارتفاع معدلات البطالة وزيادة العنف وتردي الوضع الأمني. لذلك نجد أن البطالة أصبحت بعد الاحتلال ظاهرة واسعة طالت معظم شرائح المجتمع . بسبب التهجير وهروب الرأسمال الوطني خارج العراق وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية.

١- البطالة في العام ٢٠٠٣:

تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن البطالة أصبحت مشكلة خطيرة بسبب ارتفاع نسبتها إلى نحو ٢٨,١% من إجمالي القوى العاملة، وان غالبية العاطلين هم من فئة الشباب . إذ ينتمي ٢١,٣% من العاطلين إلى الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة . وان ٢٧% من العاطلين ينتمون إلى الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة. كما موضحة في الجدول (٤) ورغم أن بيانات الجدول تشير إلى انخفاض نسبة الإناث العاطلات عن العمل ، إلا إن هذا الانخفاض لا يعكس الصورة الحقيقية . نظراً لانخفاض مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي إذ تبلغ مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في العام ٢٠٠٣ سوى ١٤,٢% من مجموع الإناث من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر بسبب الظروف الاجتماعية والأمنية الصعبة^(٨).

جدول (٤) معدل البطالة في العراق عام ٢٠٠٣

البيان	إجمالي نسبة البطالة	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مجم البطالة	٢٨,١%	٣٠,٠%	٢٥,٤%
البطالة من الذكور	٣٠,٢%	٣١,٠%	٨٢,٩%
البطالة من الإناث	١٦,١%	٢٢,٣%	٦,٧٥%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل البطالة ٢٠٠٣ بغداد/٤٢٠٠٤ ص ١٧

كما إن البطالة لا تقتصر على القوى العاملة الداخلة الى سوق العمل ولم تجد عملاً فقط وإنما هناك البطالة الناقصة الناجمة عن انخفاض ساعات العمل (بدوام جزئي) او البطالة الناجمة عن عدم توافق بين المهارات والعمل . كذلك البطالة الناقصة الناجمة عن توقف العديد من المشروعات الصناعية بسبب عدم قدرة هذه المشاريع بالتشغيل بالطاقات التشغيلية الكاملة بسبب عدم توفر الطاقة المطلوبة للعمل لاسيما المشاريع العامة المملوكة للدولة. وأن هذا لأنواع من البطالة الناقصة تشكل هدراً في استثمار القوالب العاملة الوطنية. وقد شكلت هذه البطالة في العام ٢٠٠٣ نحو ٢٣,٥% من إجمالي القوى العاملة. ترتفع البطالة الناقصة بين النساء لتصل الى نسبة ٤٠,٢% كما موضحة في الجدول (٥). وإذا ما أضيفت البطالة الناقصة الى البطالة الطبيعية فتصبح البطالة ظاهرة خطيرة يصعب احتواؤها إذا ما استمرت البرامج التنموية وإعادة بناء البنى التحتية تسير بخطوات متواضعة جداً.

جدول (٥) معدلات البطالة الناقصة الناجمة عن نقص ساعات العمل بالعراق في العام ٢٠٠٣

البيان	مجمو	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مجمو	٢٣,٥%	١٥,٧%	٢٦,٣%
الذكور	١٩,٤%	١٤%	٢٩,٢%
الإناث	٤٠,٢%	٢٦,٤%	٦٢,٥%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مصدر سابق ص ٢١

٢- البطالة في العام ٢٠٠٦:

لقد حاولت الحكومة العراقية معالجة البطالة إلا أن الوضع الأمني المتردي لم يساعد على ذلك. وكان الاهتمام بالدرجة الأساس بالجوانب الأمنية. حيث تم إعادة بناء الجيود والقوى الأمنية الأخرى لتستوعب أعداداً كبيرة من العاطلين، رغم عدم كفاءتهم في الأداء الأمني، إلا أنها كانت الفرصة الوحيدة للحصول على وظيفة بأجور مرتفعة نسبياً. فساهمت هذه الأجهزة في توظيف الآلاف من الفئات المتعلمة والمحدودة التعليم. كما كان للاعتقالات الكبيرة، الذين كان معظمهم من الشباب والذين وصل عددهم لأكثر من مائة ألف معتقل، من قبل قوات الاحتلال والأجهزة الأمنية الحكومية، إجراء آخر ساهم في الحد من معدلات البطالة.

ويشير الجدول (٦) إلى تراجع معدلات البطالة خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦ مقارنة ب٢٠٠٣. إذ تراجع المعدل من ٢٨,١% خلال العام المذكور الى ١٧,٥% خلال العام ٢٠٠٦^(٩).

جدول (٦) معدل البطالة في العراق للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

الجنس	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
البطالة من الذكور	٣٠,٢%	٢٩,٤%	١٩,٢٢%	١٦,١٦%
البطالة من الإناث	١٦,٠%	١٥,٠%	١٤,١٥%	٢٢,٦٥%
مجمو	٢٨,١%	٢٦,٨%	١٧,٩٧%	١٧,٥%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ بغداد ٢٠٠٧ ص ٧

وان كان هذا التراجع يشكل نسبة مهمة في الحد من ظاهرة البطالة إلا انه لم يشكل معالجة حقيقة للبطالة . لان معظم أو جميع العمالة الموظفة لم تستوعبها القطاعات الاقتصادية ، وإنما استوعبتها الأجهزة الأمنية . التي لا تؤشر أي تقدم حقيقي في تفعيل الاقتصاد العراقي لامتناس ظاهرة البطالة. كما إن القسم الآخر قد أعيد تعيينهم في المؤسسات الحكومية من المفصولين لأسباب سياسية وظروف اقتصادية مما زاد من معدلات البطالة الناقصة وأدت إلى ترهل أجهزة الدولة.

(ب)- البطالة بين الشباب:

تعد البطالة بين الشباب أخطر ما يمكن أن يواجهه المجتمع من تداعيات لظاهرة البطالة. إذ أن تعطيل هذه الفئة، الأكثر نشاطاً من الفئات العمرية الأخرى، عن المساهمة بعملية البناء قد يدفع بها إلى القيام بأعمال مخالفة للقانون. لاسيما في ظل ظروف مثل العراق الذي عانى من الأعمال المسلحة طيلة السنوات الماضية.

ونشير الإحصاءات الرسمية إلى ان البطالة لفئة الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة قد شكلت عام ٢٠٠٦ نسبة كبيرة بلغت نحو ٥٠,٥% من إجمالي العاطلين عن العمل . أي أن أكثر من نصف العاطلين هم من فئة الشباب الذين يمثلون نحو ٢٨-٣٠% من إجمالي قوة العمل^(١٠) . مما يؤكد أهمية الشباب في قوة العمالة الوطنية. وتشير بيانات الجدول (٦) إلى توزيع العاطلين على الفئات العمرية، حيث توضح هذه البيانات أن أكثر من ٩٠% من العاطلين هم ضمن الفئات العمرية ٤٤ سنة فأقل . الأمر الذي يعكس أهمية الفئات العاطلة عن العمل لكونها تمثل القوة النشطة للفئات العمرية والأكثر عطاءاً من الفئات العمرية اللاحقة.

جدول (٦) التوزيع النسبي للعاطلين عام ٢٠٠٦ حسب الفئات العمرية والجنس

الفئة العمرية	ذكور %	إناث %	مجمو %
١٩-١٥	٢٧,٨	١٥,١	٢٤,٤
٢٤-٢٠	٢٥,٣	٢٨,١	٢٦,٠
جمو	٥٣,١	٤٣,٣	٥٠,٥
٢٩-٢٥	١٧,٠	١٩,٣	١٧,٦
٣٤-٣٠	١٠,٢	١٢,٨	١٠,٩
٣٩-٣٥	٦,٢	٩,٥	٧,١
٤٤-٤٠	٤,٢	٦,٥	٤,٨
٤٥ فأكثر	٩,١		
مجمو	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٦ بغداد تموز ٢٠٠٧.

ومن حيث المستوى التعليمي للفئات العاطلة عن العمل فقد أشار الذي أجرته وزارة التخطيط أن معظم العاطلين هم من محدودي التعليم ، حيث إن ٨٠,٥% من العاطلين هم من حملة شهادة الإعدادية فما دون . الأمر الذي يعكس محدودية الفرص التي يمكن أن تتاح لهؤلاء العاطلين . لان أصحاب الشهادات الجامعية تقوم الدولة بتعيينهم . أما الشهادات الدنيا لا يمكن إيجاد فرص عمل لهم إلا من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية. لاسيما الخاصة منها التي تتطلب عمالة محدودة التعليم في كثير من مفاصل العمل.

(ج) العمالة الناقصة:

تعرف منظمة العمل الدولية العمالة الناقصة هم الذين يعملون ولكن يرغبون في الحصول على مزيد من العمل أو نو آخر من العمل . ويكون معدل ساعات العمل عمله أقل من ٣٥ ساعة أسبوعياً ويرغب بالقيام بالمزيد من العمل. وقد أشار مسح البطالة للعام ٢٠٠٦ بان ٣٨,١٠% من العاملين العراقيين هم من العمالة الناقصة . إلا أن هناك أعداداً أكبر من هذه النسب من العمالة الناقصة في مؤسسات الدولة لاسيما الإنتاجية منها التي توقف بعضها او تعمل بنسب متدنية من طاقاتها الإنتاجية والتي قدرها مسح البطالة للعام ٢٠٠٣ بنحو ٢٣,٥% من القوى العاملة.

سادساً: التحديات التي تواجه مشكلة البطالة في العراق:

كان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الموصوفة بتحقيق حالة التشغيل الكامل حتى نهاية الثمانينيات . إلا إن قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق التشغيل تراجعت كثيراً منذ حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ . وأخذت البطالة بالتفاقم كمسألة تشكو منها معظم الأسر العراقية . لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي في العام ٢٠٠٣ . حيث تفاقمت معدلات البطالة لتصل حسب التقديرات الرسمية معدلات كبيرة جداً . وباتت البطالة إحدى أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع العراقي بعد المشكلة الأمنية. وقد واجهت البطالة عوامل ومتغيرات ساهمت في تفاقمها ومثلت تحديات لمواجهة الحد من تأثيرها. ومن هذه العوامل والتحديات الآتي:

(أ) جانب العرض:

يعد السكان هو مصدر القوى العاملة، وبذلك تشكل الزيادة في حجم السكان سنوياً زيادة في القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل. ويتميز سكان العراق بمعدلات خصوبة عالية، مما انعكس على معدلات نمو سكاني مرتفع يصل ٣% سنوياً، وبذلك نجد أن حجم القوى العاملة قد ارتفع إلى ٢٩% من السكان . وقابل ذلك انخفاض في معدلات الطلب على القوى العاملة. مما يدل عن الاختلال في سوق العمل، نتيجة عدم قدرة الاقتصاد العراقي عن استيعاب القوى العاملة المعروضة . مما يشكل تحدياً كبيراً أمام واضعي السياسات الاقتصادية في العراق.

(ب) الطلب على القوى العاملة: أدى تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على إيجاد فرص عمل للقوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً منذ بداية عقد التسعينيات إلى تفاقم مشكلة البطالة للأسباب الآتية التي أصبحت من التحديات الكبيرة في معالجة ظاهرة البطالة في العراق:

- لقد أفقد الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية السابقة كل مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج مما حول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية. مما أدى إلى تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى، لاسيما القطاعات الإنتاجية منها، في قدرتها على استيعاب القوى العاملة الفائضة.
- أدى النهج الاشتراكي الذي اعتمد قبل عام ٢٠٠٣ إلى سيطرة القطر العام على كل النشاطات الاقتصادية الكبيرة . حيث قامت الدولة في ستينيات القرن الماضي إلى تأمين معظم المشروعات الكبيرة للقطر الخاص مما أدى إلى تهيم هذا القطر وعدم قدرته على خلق بنية اقتصادية تساعد في تحقيق توازن في سوق العمل .
- أدت السياسات الاقتصادية المركزية إلى ضعف النمو الاقتصادي وظل هذا الاقتصاد يخطو خطوات متواضعة . مما لم يتمكن من استيعاب القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنوياً لاسيما بعد عقد التسعينيات

- أدت ظروف الحروب التي مر بها العراق منذ الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى وانتهاء بالاحتلال الأمريكي إلى عسكرة المجتمع. واستخدام طاقات القوى العاملة في الأعمال العسكرية والأمنية. مما أدى إلى تعطيل أهم الموارد الاقتصادية في تحقيق تنمية قادرة على خلق فرص عمل لتشغيل هذه القوى، التي استنزفت في الحروب واليوم بالأجهزة الأمنية الكبيرة العدد، التي تفوق في أعدادها أية دولة أخرى من دول المماثلة للعراق في حجم سكانه
- أدت السياسات الاقتصادية المركزية إلى انعدام الثقة لدى القطا الخاص في المساهمة باستثمارات كبيرة، يمكن من خلالها خلق فرص عمل. فأدت إلى هروب الرأسمال الوطني خارج العراق.
- ورغم ان السياسات الحالية تهدف الى الانفتاح على السوق الحر، وتشجيع الاستثمارات الخاصة. إلا أن الوضع الأمني والسياسي المترددي قد خلق بيئة غير سليمة لإعادة الأموال الوطنية للاستثمار داخل القطر.
- أدى الانفتاح الكبير على البضائع المستوردة لاسيما من دول الجوار إلى إغراق السوق العراقية، موديا الى وضع تنافسي غير عادل للمنتج الوطني موديا الى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية. مما حال دون تفعيل الاقتصاد العراقي لخلق فرص عمل قادرة على امتصاص البطالة.
- أدى تفشي الفساد المالي والإداري إلى استنزاف معظم الموارد المالية، التي كان من الممكن إعادة بناء الاقتصاد العراقي وإعادة البنى التحتية التي دمرتها الحرب الأخيرة. وخلق فرص عمل واسعة. إلا الذي حصل خلال السنوات الخمسة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي تم إنفاق ما يقارب نحو ٢٢٠ مليار دولار دون ضمن موازنات الحكومة دون أن تحقق هذه الموارد الضخمة أية أنشطة تساعد في توفير فرص عمل للحد من ظاهرة البطالة.

سابعاً: المعالجات المطلوبة

للحد من البطالة:

لقد كان للسياسات الخاطئة التي اعتمدت في الاقتصاد العراقي خلال العقود التي سبقت الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن الحروب والحصار الذي فرض على العراق بعد عام ١٩٩١ أثر بالغ على حركة التنمية. وبفعل هذه الظروف كما تم الإشارة إليه في الفقرة السابقة، إن هناك تخبطاً في الإجراءات والبرامج التنموية وفقاً لما تمليها الظروف المشار إليها في وقتها بتخصيص الموارد لصالح القضايا العسكرية والأمنية أكثر منها لصالح البرامج الاقتصادية. مما أدى إلى تراجع في معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وأصبحت غير قادرة على استيعاب القوى العاملة. مما خلق اختلال كبير بين عرض العمالة والطلب عليها مما فاقم مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة تهدد المجتمع العراقي.

وجاء الاحتلال في العام ٢٠٠٣ ليزيد حدة هذه الظاهرة نتيجة الدمار الذي خلفه الاحتلال على البنى الارتكازية للاقتصاد العراقي والتداعيات التي رافقت الوضع خلال الاحتلال من تردي الوضع الأمني بشكل لم يسبق له مثيل لكثير من الدول التي عانت من الاحتلال. وخلال السنوات الخمسة لم تكن هناك إجراءات جديّة لوضع الحلول لمشكلة البطالة. إلا بعض الفرص التي منحها الدولة لبعض العاطلين للالتحاق بالأجهزة الأمنية.

وفي ظل هذا الوضع لقد واجهت الحكومة والمؤسسات المسنولة عن معالجة البطالة تحديات جديدة إضافة إلى التحديات التي كانت قبل الاحتلال، وهو تردي الوضع الأمني والسياسي وإعادة تكوين أجهزة الدولة لاسيما الأمنية على اسس غير مهنية مما جعل كل الاهتمام والإنفاق منصب على تحسين الوضع الأمني إذا في ضوء هذه التحديات قد يتساءل الكثير منا ما هي الإجراءات والسياسات التي يمكن من خلالها الحد من تفاقم مشكلة البطالة وتخليص المجتمع لعراقي من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

- ١- قبل معالجة أية ظاهرة لابد من الوقوف على حقيقتها وأبعادها لكي يمكن وضع حلول ناجحة لها. وعليه يستلزم الأمر تنظيم عرض العمالة من خلال توفير قاعدة بيانات إحصائية عن حجم البطالة وطبيعتها وهيكلتها .
- ٢- ضرورة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية من خلال برنامج يعتمد في تنفيذه سياسات مالية أكثر مرونة تساعد في تنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق التوازن في تخصيص الموارد . لاسيما في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على العوائد النفطية.
- ٣- دعم وتشجيع القطر الزراعي الذي يعد القطر الحيوي للمجتمع العراقي نظرا لما يوفره هذا القطر من فرص عمل واسعة ومنتشرة لنحو أكثر من ثلث القوى العاملة العراقية.
- ٤- اعتماد سياسات مالية ونقدية متوازنة من خلال تقليل النفقات التشغيلية لحساب المنهاج الاستثمار لاسيما بعد التحسن الأمني وتقليل النفقات على هذا الجانب .
- ٥- دعم وتنشيط القطر الخاص لكي يأخذ دوره الأساسي في العملية التنموية بما يمكنه من إعادة استثمار أمواله المهاجرة لخلق فرص عمل قادرة على استيعاب القوى العاملة الفائضة نظرا لقدرة هذا القطر من سرعة تحقيق استثمارات واسعة ومنتشرة في جميع المحافظات العراقية.
- ٦- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والحرفية والصناعات الريفية المعتمدة على مدخلات محلية . لاسيما في الجوانب الزراعية والأشغال اليدوية.
- ٧- إعطاء الأولوية في التوظيف للقوى العاملة العراقية في الاستثمارات الأجنبية من خلال إعطاء بعض التسهيلات والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية التي توظف العمالة العراقية.

المصادر:

- (١) د. حسين طلافحة ، د. خميس الفهداوي، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني ، عمان ١٩٩٧ ص ١٤
- (٢) د. محمد عمر الراوي . رفع مستويات التشغيل في الاقتصاد العراقي ، دراسة تحليلية في استثمار طاقات الشباب ، أوراق عربية – مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية أيلول ٢٠٠٠ ص ٥
- (٣) د. ليلى أحمد الخواجة ، سياسات الاستخدام وانتقال القوى العاملة في بلدان الإرسال ، معهد العربي للتخطيط في الكويت ١٩٨٦ ص ١٨٦ .
- (٤) مكتب العمل الدولي ، تقرير المدير العام ، مؤتمر العمل الدولي ١٩٩٦ ص ٢٣ .
- (٥) نبيل طعيمة ، التشغيل والبطالة وعلاقتها بتطور سوق العمل ، بحث مقدم للحلقة النقاشية حول مكانة المرأة وسبل الارتقاء بها ١٩٩٢ ، ص ٦ .
- (٦) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المجموعات الإحصائية للسنوات ١٩٩٧-١٩٩٩ .
- (٧) د. مهدي العلاق ، التنمية البشرية في العراق ، نظرة إحصائية ، مركز العراق للدراسات ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي بغداد ٢٠٠٦ ص ١٢٩ .
- (٨) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٤ دول ٢-٦ ص ٤٤
- (٩) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بغداد ٢٠٠٨ .
- (١٠) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ ، بغداد ٢٠٠٧ ص ٧